

معا للمساواة في النوع الاجتماعي

نشرة إخبارية غير دورية



العدد 1

آذار 2013

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي



الافتتاحية: لكي يصبح كل يوم عيد للمرأة

يطل علينا الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، هذا العام كما في كل عام، حيث يحييه كل العالم، مطالباً بوقف الظلم والتهميش وكل أشكال التمييز التي تمارس بحقها، فيما يفشل المسؤولون في بلادنا في إقرار ايسط حقوق النساء بالمساواة والحماية. وأبرز دليل على هذا الفشل هو تلكؤ النواب في إقرار قانون حماية النساء من العنف، وتصويت الحكومة ضد تعديل مشروع قانون الجنسية، واستمرار سريان قانون العقوبات الذي لا تزال بعض أحكامه تركز تمييزاً صارخاً ضد النساء، وغياب الكوتا النسائية السياسية التي لم تبصر النور بعد وهي غير واردة في كافة مشاريع قوانين الانتخاب التي هي موضوع التداول حالياً.

وعليه، وبمناسبة يوم المرأة، يتوجب على الناشطات النسويات التوقف والتمعن فيما آل إليه الحراك النسائي، والعمل على تجاوز رفع الشعارات المطالبة، وإبراز بعض النشاطات والتجارب الناجحة التي لا تصمد كلها في وجه التحديات و استمرار الانتهاكات لحقوق النساء.

ندعو لأن تشكل هذه المناسبة حافزاً إلى اعتماد مقاربة جديدة للحراك النسائي تركز على التنظيم والتواصل مع الأوساط النسائية الشعبية وتنظيمها بشكل يتحدى العقلية الذكورية الراسخة والبدء في قلب الواقع المجتمعي الحالي باتجاه إيجاد كتلة اجتماعية وازنة تقف إلى جانب حق النساء بالمساواة والمواطنة الكاملة.

إن الطريق لتحقيق ذلك لا زال طويلاً ويتطلب تضافر الجهود بين كافة القوى المدنية والنسائية وتكاتف النساء والرجال للوقوف بحقوقهن الأساسيات بحيث يمكن القول أن كل يوم هو يوم عيد للمرأة.

في هذا العدد:

تشريع وقوانين:

- الزواج المدني بين الردة والفونة الوطنية للأحوال الشخصية
- من أجل قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في لبنان يساوي بين النساء والرجال وبينهن

مواقف وآراء

- الإخوان وترشح المرأة للرئاسة
- السلفية ونقاب المرأة
- التيار الإسلامي والاعتصاب
- موقف إسلاميو المغرب من الفن
- إسلاميو الأردن ضد "سيداو"

قراءات

وقائع:

- آخر التطورات على صعيد حقوق العاملات الأجنبيات
- النساء الفلسطينيات يتعرضن للعنف الأسري في لبنان
- يد العنف تطال ممرضيات/ات لبنان
- الخدمات المقدمة لعاملات المنازل

تحركات ومبادرات:

- شارة بيضاء لأجل مفاهيم مغايرة للذكورية، وشركاء لإنهاء العنف ضد النساء
- الدولة اللبنانية تستمر بانتهاك حقوقهن، "النسائي" و "شؤون المرأة" يطالبان بالانصاف

وقائع

آخر التطورات على صعيد حقوق العاملات الأجنبيات



برزت خلال الآونة الأخيرة العديد من المستجدات والتطورات المحلية والعربية فيما يتعلق بموضوع حقوق العاملات الأجنبيات، **ففي لبنان:**

◆ بحث وزير العمل اللبناني سليم جريصاتي ونظيره السري لانكي مشروع اتفاق سيوقع بين لبنان وسريلانكا ويتضمن مجموعة من الإجراءات التي سوف تتخذها كل من الدولتين في سبيل تحسين ظروف وخبرة العاملات من الجنسية السري لانكية في لبنان، كرفع السن الذي يحق فيه لهؤلاء العاملات السفر إلى الخارج للعمل من سن 21 إلى سن 23 ، وكذلك تدريبهن على اللغتين العربية والإنكليزية ليتمكن من التواصل مع الأشخاص الذين سيعملون لديهم، بالإضافة إلى وضع مدونة سلوك أخلاقية للعمل اللائق والأجر العادل للعاملات في الخدمة المنزلية.

◆ وقع وزير العمل اللبناني ورئيس جمعية " كاريتاس - لبنان " مذكرة تفاهم نصت على التعاون في مجالات تبادل الخبرات والتدريب الخاص للعاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية، وتنظيم دورات متخصصة للمساعدات الاجتماعيات ، وتنسيق الجهود لمتابعة الحالات التي تتعرض لانتهاك حقوقها ، وإبواء مركز الأجانب في كاريتاس للعاملات والعاملين الذين يتعرضون لمشاكل ومتابعة المسائل الخاصة بهؤلاء مع أصحاب العمل.

◆ وضعت وزارة العمل اللبنانية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الخطوط العريضة لإستراتيجية وطنية متكاملة لقطاع العاملات الأجنبيات ، تتضمن مراجعة مشروع القانون الخاص بالعاملات، وتطوير عقد العمل الموحد ، وتنظيم عمل مكاتب الاستقدام بدءاً من إلغاء ما يسمى بال"كوتا" لما تحويه الكلمة من إساءة والشروع في توقيع اتفاقات ثنائية مع الدول المعنية ، مروراً بتفعيل آلية تلقي الشكاوي ومتابعتها من ضمن القوانين المرعية الإجراء، انتهاءً بإعداد التوصيف الوظيفي للمساعدات الاجتماعيات المعنية بهذا القطاع في وزارة العمل وكل ما يحتاج إلى تبادل الخبرات والتدريب وما يتطلب التنسيق لتحديد مكامن تدخل الإدارات الرسمية المعنية وحدود هذا التدخل.

أما على الصعيد العربي:

تم انجاز مشروع قانون للعاملين والعاملات في المنازل في البلاد العربية وذلك خلال ورشة عمل عقدت في مدينة الإسكندرية وضمت وزارات العدل والعمل ومؤسسات الأمن العام ومكاتب الاستقدام العربية ومنظمة العمل الدولية وعدد من هيئات ومنظمات المجتمع المدني العربي المعنية ، وقد تم الاتفاق خلال الورشة على رفع المشروع إلى " الجامعة العربية " كي يتم تبنيه في مختلف البلدان العربية حيث تسجل حالات وفاة مرتفعة للعاملات والعاملين في المنازل.

النساء الفلسطينيات يتعرضن للعنف الأسري في لبنان

نظم منتدى النساء الفلسطينيات وكافود وجمعية النجدة الاجتماعية بتاريخ 29 تشرين الثاني 2012، لقاء حوارياً حول العنف الأسري، أظهرت فيه الأخيرة من خلال دراسة أعدتها على 459 امرأة فلسطينية، أن 29% من النساء في المخيمات الفلسطينية يتعرضن للعنف الأسري، وقد اجمع الحضور على أن العنف الأسري الذي تتعرض له الفلسطينيات اللاجئات في لبنان، ما هو إلا نتيجة للقوانين المحلية المتناقضة مع الاتفاقات الدولية في مجال حقوق النساء، وبناء على ذلك، رفعت في نهاية الورشة توصيات تحمي المرأة وتضمن حقوقها وفقاً للاتفاقات الدولية.

وقائع

يد العنف تطال ممرضتي/ات لبنان

أظهرت دراسة أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت بين حزيران (يونيو) 2011 وحزيران 2012، أن 62% من ممرضتي/ات لبنان يتعرضون للإساءة اللفظية، و10% منهم يتعرضون للعنف الجسدي في أماكن عملهم، بناء على استقصاء أجري مع 593 ممرضة عاملة في أرجاء لبنان.

وقد أطلقت هذه الدراسة كتكملة لدراسة أجريت عام 2009 حول العاملون في دوائر الطوارئ في 5 مستشفيات رئيسية في لبنان، وأظهرت الدراسة حينها أن الممرضين والممرضات كانوا عرضة لمستويات من العنف تفوق العنف الذي يتعرض له الحراس الأمنيون والأطباء وعمال الطوارئ، ما دفع بالجامعة للتوسع في أبحاثها عن الممرضين والممرضات على الصعيد الوطني.

الخدمات المقدمة لعمالات المنازل

أطلقت "منظمة العمل الدولية" بتاريخ 27/11/2012 تقريراً بعنوان « مسح الخدمات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية إلى عاملات المنازل المهاجرات في لبنان (1980-2012) » ، وذلك في إطار برنامج العمل المعني بحماية حقوق العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان والممول من جانب المنظمة، و"الاتحاد الأوروبي" و" مركز الديمقراطية المستدامة " .

يستعرض التقرير تاريخ عمل المنظمات غير الحكومية مع العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان منذ بداية الثمانينيات ويتناول المقاربات التي تشكل ركيزة عمليات التدخل والشراكات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية. كما يتضمن دليلاً بالخدمات المتاحة حالياً أمام العاملات المنزليات المهاجرات في مختلف المناطق اللبنانية.

ويشمل التقرير توصيات أساسية من بينها: وجوب حرص المنظمات غير الحكومية على ضمان تسلسل وتكامل الجهود بشكل يلائم بين المبادرات القديمة والناشئة، وجوب تشجيع المنظمات غير الحكومية على التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة والوكالات الحكومية من أجل معالجة القضايا الأساسية الماثلة أمام صانعي سياسات الهجرة على المستويين الوطني والدولي، وجوب تشجيع المنظمات غير الحكومية على التعاون مع قطاع الأعمال، وتشجيع المنظمات غير الحكومية على تكثيف عمل التوعية في المدارس والجامعات.

تحركات ومبادرات

شارة بيضاء لأجل مفاهيم مغايرة للذكورية، وشركاء لإنهاء العنف ضد النساء



أطلقت منظمة "كفي عنف واستغلال" لمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حملة الشارة البيضاء العالمية تحت شعار: "هون رجوليتك؟ فتش على إنسانيتك"، من أجل الدعوة إلى إيجاد مفاهيم مغايرة للذكورية، والتي تندرج ضمن مشروع تعزيز العمل مع الرجال والشباب لمناهضة العنف ضد المرأة. وفي سياق حملة الـ16 يوماً أيضاً، نظمت كفي سلسلة تحركات بدءاً من جلسات توعية حول العنف الأسري وأهمية إشراك الرجل في مناهضة العنف ضد المرأة مروراً بمسيرات مناصرة لحقوق المرأة وطاولة مستديرة مع المجتمع المحلي وأخرى مع رجال الدين وصولاً إلى إصدار نشرة مؤلفة من 9 مقالات لرجال من لبنان وسوريا ومصر وفلسطين، هذا فضلاً عن الحملة الإعلانية التي لعب بطولتها الممثل اللبناني بديع أبو شقرا والتي استمر عرضها خلال

تحركات ومبادرات

الأيام الستة عشر المخصصة لمناهضة العنف ضد المرأة، واختتم التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري، وجمعية كفى عنف واستغلال، حملة الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة هذا العام، بجمع توقيع لـ 44 نائباً تبناوا التعديلات المقترحة على مشروع قانون العنف الأسري.

وفي الاتجاه نفسه، أطلقت مؤسسة أبعاد "حملة نؤمن... شركاء لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات". وشارك في الحملة رجال دين وقادة روحيون في لبنان، مسلمون ومسيحيون، موجّهين رسائل لمناسبة حملة الـ16 يوماً الدولية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، في مبادرة منهم للتصدي للعنف في مجتمعاتنا، من خلال إيصال رسائل يستهدفون بها الرأي العام وينددون من خلالها بالعنف ضد النساء والفتيات، مستندين إلى روحية النصوص الدينية تأكيداً منهم لالتزامهم المشاركة بجهود مناهضة العنف ضد النساء.

جاءت هذه المبادرة من مؤسسة أبعاد بناء على نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في حقول علم النفس وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا وعلم اللاهوت، والتي أظهرت بأن الدين كمؤسسة من شأنها أن تساهم في عملية التطبيع الإجتماعي كونها تحدد المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية في المجتمعات، بالإضافة إلى تمتع رجال الدين والخطاب الديني بقوة وسلطة أخلاقية تمكنهم من المساهمة والتأثير في فرض احترام كرامة وحقوق الإنسان والنساء على الناس تبعاً للتعاليم السماوية والدينية وتكريسها في الممارسات المجتمعية.

الدولة تستمر بانتهاك حقوقهن، "النسائي" و "شؤون المرأة" يطالبان بالإنصاف



"إن لبنان أخفق مجدداً في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة للحد من انتهاكات حقوق المرأة"، هذا ما أفاد به نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في " منظمة هيومن رايتس ووتش"، في مداخلة له خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده المنظمة في بيروت لمناسبة إطلاق تقريرها العالمي لعام 2013 حول حقوق الإنسان في أكثر من تسعين بلداً. وأشار حوري إلى وجود عدداً كبيراً من الانتهاكات والتحديات التي تواجه لبنان في مقدمتها استمرار التمييز ضد المرأة وحقوقها في نظام الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وإجراءات الطلاق وحضانة الأطفال، إضافة إلى غياب الحماية من العنف الأسري، لافتاً إلى وجود مشاريع قوانين عدة خاصة بالمرأة لا تزال مرمية في أدراج مجلس النواب اللبناني.

وربطاً بما تقدم، تجدر الإشارة هنا، إلى أنه مع نهاية العام 2012 كان من المقرر أن يناقش مجلس النواب اللبناني في جلسته العامة اقتراحين قانونين شديدي الأهمية بالنسبة للمرأة، الأول ينص على تعديل المادتين 28 و29 من قانون العمل، بحيث يصبح من حق النساء العاملات في جميع الفئات المبينة في القانون أن ينلن إجازة أمومة لمدة 10 أسابيع، تشمل المدة التي تتقدم الولادة والمدة التي تليها وذلك بعد إبرازهن شهادة طبية تتم عن تاريخ الولادة المحتمل، وكذلك حصولهن على الأجرة كاملة أثناء الإجازة، أما الاقتراح الثاني فينص على إعطاء المرأة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي الحق في ضمان زوجها في حال كان عاطلاً عن العمل، إلا أن الاقتراحين القانونيين السالف ذكرهما لم يبصرا النور بسبب مقاطعة فريق الرابع عشر من أدار للجلسات النيابية، فتأجلاً وتأجلت معهما كل المشاريع التي كانت مدرجة على جدول أعمال المجلس النيابي.

في المقابل، استقبل المجلس النسائي اللبناني السنة الجديدة بعقد مؤتمراً صحفياً جدد فيه مطالبته برفع كل أشكال التمييز ضد المرأة عبر إشراكها في العملية الانتخابية تشريعاً وصياغةً وإجراءً وترشيحاً، وإقرار مبدأ الكوتا النسائية 30% على الأقل، وإشراكها في طاولة الحوار وإقرار حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها، وإقرار القانون الذي يحميها من العنف الأسري، وتعديل القوانين والممارسات المجحفة بحقها..

كما كان للهيئة الوطنية لشؤون المرأة موقفاً مماثلاً يصب بإتجاه المطالبة بتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة، حيث أصدرت بياناً دعت فيه إلى التعجيل في إقرار قانون جديد ينص على إعطاء كوتا للمرأة تضمن حقها في المشاركة في الندوة البرلمانية. كما جددت الهيئة مطالبتها الحكومة بإنصاف المرأة وإعطائها حقها الطبيعي في التعيينات الإدارية، مؤكدةً أن الكفاءة موجودة عند عدد كبير من المرشحات لهذه المناصب الإدارية.

تشريع وقوانين

الزواج المدني بين الردة والقونة الوطنية للأحوال الشخصية

عاد مشروع قانون الزواج المدني ليتصدر التجاذبات السياسية بعدما قام الثنائي خلود سكرية ونضال درويش بالزواج مدنياً في لبنان.

خطوتهم الأولى كانت شطب إشارة المذهب لإثبات إنهما لا ينتميان إلى طائفة تتيح لهما الزواج في محفل ديني، ليتم بعدها تعبئة طلب من المختار يثبت أن لا مانع من زواجهما، إضافةً إلى حصولهما على وثيقة قانونية من كاتب العدل تتضمن بنود عقد الزواج والذمة المالية ليتم توقيع العقد في 10 تشرين الثاني 2012 على أن يتم إقراره في وزارة الداخلية كأول زواج مدني يتم في لبنان.

وكرت سبحة المواقف التي استهلها رئيس الجمهورية ميشال سليمان بتغريدته المفاجأة على موقع التواصل الاجتماعي Twitter، مصرحاً "بوجوب قونة الزواج المدني في لبنان، كما قام بطرح موضوع الزواج المدني خلال جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 30 كانون الثاني 2013، قائلاً "إن أهم مرتكزات الوحدة الوطنية هي قانون الانتخاب وقانون الأحوال الشخصية"، مضيفاً أن "الزواج المدني غير موجه ضد الطوائف الإسلامية بل هو من مسؤولياتي الدستورية وفي مقدمها الحفاظ على الوحدة الوطنية كما انه ينسجم مع ما جاء في وثيقة الطائف لجهة حق شطب المذهب عن الهوية". وأكد سليمان ضرورة إحالة مشروع قانون الأحوال الشخصية، الذي طرحه الرئيس الهراوي عام 1998 والذي توافق عليه 23 وزيراً من أصل 30 لكن دون أن يسلك طريقه القانوني بسبب اعتراض رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري والمراجع الدينية عليه، إلى وزير العدل والداخلية لإعادة درسه والتثبت من قانونية زواج خلود ونضال درويش.

من جهته صرح الوزير مروان شربل أن "هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل درست عقد الزواج وأعلنت عدم موافقتها عليه لعدم وجود القانون الناظم، لذلك فإن أي طلب مماثل لن يبت إيجاباً.

في المقابل، اعتبر وزير العدل شكيب قرطباوي "أن رأي الهيئة ليس ملزماً" في هذا المجال وبالتالي يمكن أن تتخذ دائرة النفوس قراراً بتسجيله، "علماً" انه يظن أن دائرة النفوس ستتعهد برأي الهيئة، ودعا إلى "إيجاد نص واضح وصريح لمن يرغب"، كما تعهد بطرح هذا الموضوع على مجلس الوزراء "للعمل على اقرار مشروع قانون مدني خاص".

وتباينت المواقف في موضوع الزواج المدني بين مؤيد ومعارض، فقد وجه وليد جنبلاط التحية إلى رئيس الجمهورية "على موقفه المتقدم في دعم مشروع الزواج المدني"، و اعتبرت مفوضية العدل في الحزب التقدمي الاشتراكي أن "إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية يجب ألا يفسر على انه معاد للأديان ومناقض لها لان هذا القانون لا يتعارض مع القيم الأخلاقية والمعنوية التي تنادي بها الأديان السماوية". كما صرح المكتب السياسي الكتائبي انه مع إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية وقانون اختياري للزواج المدني.

أما المرجعيات الإسلامية، فقد رفضت الزواج المدني جملةً وتفصيلاً، وكانت البداية مع مفتي الجمهورية محمد رشيد قباني الذي خرج عن صمته ليطلق فتواه التكفيرية التي جاء فيها: "ان كل من يوافق من المسؤولين المسلمين في السلطتين التشريعية والتنفيذية على تشريع وتعيين الزواج المدني ولو اختيارياً هو مرتد وخارج عن دين الإسلام ولا يغسل ولا يكفن ولا يصل على ولا يدفن في مقابر المسلمين".

و اعتبرت الجماعة الإسلامية أن مشروع الزواج المدني "هو هرطقة قانونية وغير قابل للتنفيذ في لبنان، وان الذين يطرحون موضوع الزواج المدني يتصورون أن المسلمين سيتخلون عن أحكامهم الشرعية وهم مخطئون"، كما شدد خطباء يوم الجمعة بان طرح مشروع الزواج المدني حالياً هو "إثارة فتنة جديدة تضاف إلى سائر الفتن والمشكلات التي يتعرض لها لبنان"، معتبرين أن "هذا الطرح الخبيث يراد منه ايجاد حالة انقسام بين اللبنانيين"، ومؤكدين أنه "مرفوض ومردود لأنه يخالف شرع الله". كما أعلن "العلماء المسلمون في لبنان" بعد اجتماعهم تأييدهم للتام للفتوى الشرعية الصادرة عن المفتي قباني وأكدوا "رفضهم التام لطرح هذا المشروع شكلاً ومضموناً".

في حين أكد نجيب ميقاتي "أن الموضوع ليس مطروحاً في الوقت الحاضر، وانه بغض النظر عن المواقف المبدئية من هنا وهناك في موضوع الزواج المدني، فإننا لا نريد الخوض في سجلات لا طائل منها في هذه الظروف التي نحتاج فيها إلى تقرب المواقف بين اللبنانيين وإلى كلمة سواء".

تشريع وقوانين

وجاء الرد على موقف ميقاتي من خلال رسالة وجهها نشطاء علمانيون على صفحة الفيسبوك الخاصة برئيس الحكومة وفحواها: "إلى حضرة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من حقنا نحن الشباب الراض للنظام الطائفي ان تفتح لنا باب النقاش في شأن مشروع قانون الزواج المدني الاختياري ليكون خطوة نحو بناء الدولة المدنية، بدلا من ان يكون باب النقاش مفتوحا أمام القوى الطائفية لتعيدنا إلى نظام المتصرفية من خلال قانون الانتخاب".

كما انتشرت على موقع الفيسبوك دعوة إلى "عرس الزواج المدني في لبنان" في 13 نيسان الذي يصادف ذكرى انطلاق الحرب الأهلية في ساحة الشهداء، احتفالاً بزواج الشابين خلود سكرية ونضال درويش وسيحضر الحفل "أبناء المواطنين الذين تزوجوا مدنيا وتخلله أسماء ستعلن زواجها مدنيا على الهواء وآخرون سيطلقون دينيا ويتزوجون مدنيا"، بحسب الناشط في المجتمع المدني يحي جابر، كما ستوجه دعوات إلى الرؤساء الثلاث للمشاركة في الحفل.

ونحن إذ نرحب بالاعتراف بالزواج المدني كحق للأفراد بالتعاقد خارج إطار الطائفية، ولكننا في الوقت عينه نرى أهمية التحرك بجدية في اتجاه آخر غير التحركات الإعلامية الاستعراضية، فإن مطلبنا الأساسي هو إقرار قانون لبناني مدني للأحوال الشخصية يكرس المساواة بين أبناء وبنات الوطن الواحد بعيداً عن قوانين الطوائف التمييزية، بالتركيز على حشد كتلة بشرية من المواطنين والمواطنات المتضررين/ات من النظام اللبناني الطائفي الحالي تؤسس لدولة مدنية تعترف بحقوق المواطنين/ات وتساوي بينهم/ن.

من اجل قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في لبنان يساوي بين النساء والرجال وبينهن

فيما تشهد الساحة اللبنانية حراكاً لافتاً، يتجلى بالدعوى لوضع قانون مدني، لكونه حتى يومنا هذا لا يوجد في لبنان قانون موحد للأحوال الشخصية. ونظراً لوجود تعقيدات تفرضها تلك القوانين القائمة لكل طائفة، إضافة إلى الحاجة الملحة لتحديث القوانين بما يتلاءم مع مفهوم المواطنة الفاعلة برز العديد من المحاولات الفردية التي تسعى لمعالجة الخلل الكامن في العديد من قوانين الاحوال الشخصية لكل طائفة. والجدير بالذكر، انه لكل طائفة قوانينها الخاصة ومحاكمها الروحية والشريعة والمذهبية.

ومنهما ما جاء في خطوة المجلس الإسلامي الشرعي وبطلب ومتابعة من "شبكة حقوق الأسرة" عبر التعديل الذي أقره على الفقرة (د) من المادة 22 من القرار 46/2011، والتي كانت تنص على منع الأب، أو غيره من الأولياء، من السفر بالقاصر خلال مدة الحضنة من دون إذن مثبت رسمياً أو شرعياً من والدته الحاضنة، ليطبق النص في حال قيام الزواج كما في حال الفرقة.

ويحول هذا التعديل دون استمرار الإشكالات التي برزت في أعقاب رفع سن الحضنة للأمر إلى 12 سنة للإناث والذكور لدى الطائفة السنية، لجهة خطف الأزواج للأطفال من أمهاتهم في الفترة الواقعة ما بين بدء إجراءات الطلاق وصدور الحكم بمنح الحضنة للأمر. وبعيداً عن التعديل يكرس المساواة ما بين الرجل والمرأة بخصوص ضرورة حصول أي واحد منهما على إذن مثبت شرعياً أو رسمياً من الآخر قبل السفر بالأطفال. لكن هذه المساواة، بقيت ووفق التعديل، محصورة بفترة محددة، أي بالحضنة المربوطة بسن الـ12 سنة للأطفال، بينما سفر الأم بأطفالها بعد هذه السن يبقى مقيداً بالإذن الممنوح من الأب لغاية بلوغهم الـ18 سنة، فيما يتحرر منه الأب-الزوج أو أحد الأولياء على الطفل، رغم ما للأمر من حق في المشاهدة في هذه الحالة.

وعليه، رحبت رئيسة شبكة حقوق الأسرة المحامية إقبال دوغان بالتعديل، مؤكدة "على الاستمرارية في العمل لتحقيق ما طالبت به وهو رفع سن الحضنة حتى سن البلوغ بما يتطابق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمحدد بـ18 سنة".

وفي نفس الإطار، أثير مؤخراً موضوع الميراث لدى الطائفة الدرزية والذي يشكل تمييزاً صارخاً ضد النساء، وهذا ما أظهرته المحامية في الاستئناف نادين الجردي في مقال لها نشر في السفير، والذي جاء تعقيباً على خطوة من أعضاء المجلس المذهبي الدرزي لإجراء تعديلات على مضمين قانون الأحوال الشخصية الدرزية. وأشارت الجردي إلى "ارتفاع صوت الهيئات والشخصيات النسائية الدرزية وهي تطالب بإنصاف المرأة و بوضع حد لتعسف الموصي الدرزي باستعمال «حرية الأيضاء» المطلقة التي خص بها دون غيره في الطوائف اللبنانية الأخرى، ضد المرأة، زوجة وابنة خصوصاً، وأحياناً ضد أبنائه الذكور، فللدرزي حق الوصية وقد أقرته الدولة عام 1948 على هذا الحق وأطلقت إرادته ويده فيه، فانفرد بذلك عن سائر الطوائف، ومارس حقه مطلقاً من كل قيد، ومنذ 64 عاماً فقد الدرزي قدرة التفكير في

تشريع وقوانين

عدالة ممارسته لحرية الإيضاء بلا نصاب ارثي ويات يستند إلي منطق خاص. مما يؤدي عمليا الى حرمان النساء الموصى عليهن من اي ميراث وعما يلحق بهن عدم الانصاف من اذية أخلاقية ونفسية وحقوقية واقتصادية".

وقد ولدت فوضى حرية الإيضاء، بحسب الجردي، حالة من اللا مساواة بين الدرزيات أنفسهن من جهة، وبينهن وبين باقي اللبنانيات اللواتي يرثن بحكم القانون.

وتشير نادين الجردي إلى انه "عندما تطرح هذه القضية الإنسانية الحقوقية، بتفاصيلها وارتداداتها المنافية للأخلاق الدينية الدرزية ولشريعة حقوق الإنسان، على المتنورين والمثقفين الدروز، الذين لا يعطون المرأة الدرزية حقوقها لا في الحياة ولا في الميراث، يجيبون بأن المشكلة لا تكمن في أحكام الوصية وفي المادة 148، بل في أذهان وعقليات الموصين، وما على المعنيين سوى القيام بحملات توعية وإرشاد". واعتبرت الجردي أن هذا الجواب يعيدنا إلى إشكالية نشوء «مفهوم القوانين الملزمة»، فلو رأت البشرية ان الموانع الذاتية كافية لتفادي المخالفات والتجاوزات والقبائح التي قد يرتكبها البشر، لما لجأت إليها منذ آلاف السنين ، مضيئة" انه "إذا كانت نخب الطائفة الدرزية جادة في وضع حدٍ للظلم اللاحق بالمرأة الدرزية، فهي مدعوة للاقدام على خطوة نهضوية، تجديدية".

كما برز مؤخراً تحرك مجموعة من الناشطين والناشطات ، مطالبين/ات برفع سن الحضانة عند الطائفة الشيعية الى 18 عاما لدى الفتاة والصبي على حد سواء.

ونتوقف هنا عند المحاولات على صعيد سن الحضانة فقط لنجد التباين والاختلاف بين الشرعي الإسلامي الذي أقر رفع سن الحضانة عند السنة إلى 12 سنة وبين محاولة للمطالبة برفع سن الحضانة إلى 18 عاما" عند الشيعة ، وبين دعوات لرفع سن الحضانة الى 15 عاما لدى الدروز . هذا الاختلاف يكرس عدم المساواة بين النساء بحسب انتمائهن الطائفي من جهة، وبين النساء والرجال من جهة أخرى .

فان هذها المحاولات بالرغم من انها تسعى لتصحيح ما هو قائم، إلا إنها لا تعالج الخلل لكونها لا تعمل لإزالة عدم المساواة ، لكون الجهود والمطالب مشتتة ومبعثرة والمنطلق من الطوائف وعند الطوائف . الا ان الحل الأمثل لكل هذه المشاكل يكمن في اقرار قانون موحد للأحوال الشخصية ، أي قانون لبناني واحد، لوطن واحد ، وشعب واحد، نساء" ورجالا" قائم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

مواقف وآراء

الإخوان وترشح المرأة للرئاسة



أعلنت جماعة الإخوان المسلمين على لسان النائب الأول لمرشد الإخوان في مصر، محمد حبيب، عن عدم تشجيع الجماعة وكذلك حزب العدالة والحرية الميثاق عنها لترشيح المرأة في الانتخابات الرئاسية بحجة أن ذلك يتفق مع أسباب فقهية بعدم أهلية المرأة للولاية علي الرجل، وهو نفس السبب الذي تعالت به بعض الأصوات السلفية بدعوي أن "المكان المناسب للمرأة هو الوجود في المنزل ورعاية زوجها وأبنائها، وفقا للشريعة الإسلامية". من جهته، أكد الداعية الإسلامي يوسف البدرى، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ومفتى إمارة الشارقة الأسبق، تأييده للآراء القائلة أن المرأة لا تصلح لتولى حكم البلاد، وأن الشريعة والسنة النبوية نهتا عن ذلك، مستشهدا بمدلول الحديث الشريف "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة!"

مواقف وآراء



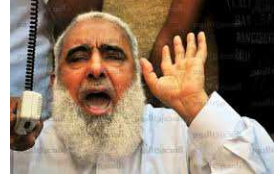
السلفية ونقاب المرأة

شبه الداعية السلفية الشهير الشيخ أبو اسحاق الحويني، وجه المرأة بفرجها خلال حديثه أمام جمع من الناس، في إشارة منه إلى وجوب ارتداء المرأة للنقاب.... كما قال الحويني في أول رد من جانب السلفيين على ظهور قناة المنقبات «ماريا»، إن ظهور قناة المنقبات على الشاشة حرام شرعاً ...



التيار الإسلامي والاعتصاب

ذكر رئيس الوزراء المصري هشام قنديل خلال لقاء تلفزيوني له بأن نساء بني سويف يتعرضن للاعتصاب بسبب ذهابهن إلى الحقول في أوقات مبكرة، وحملهن مسؤولية الأمراض للأطفال لأنهن لا ينظفن صدورهن قبل إرضاع الصغار .



رفض الداعية السلفية الشيخ أحمد محمد عبدالله، الشهير بـ"أبو إسلام"، صاحب قناة "الأمة" الفضائية في تصريح له مقولة أن اغتصاب النساء في ميدان التحرير خط أحمر، مبرراً ذلك بأن "تسع أعشارهن صليبيات والعشر الآخر أرامل"، وقال أبو إسلام حرقياً في تشجيع علني على الاعتصاب، "دا مش خط أحمر قال بيقولوك النساء خط أحمر، النساء العرايا السافرات اللي رايعين على شان يغتصبوا بقولوك خط أحمر وعلني فكرة تسع أعشارهم صليبيات والعشر روتري وريونز و أرامل ما لهومش حد يلهمهم أو يخافوا منه أو يختشوا."

موقف إسلاميو المغرب من الفن

جاء أكثر تصريح إثارة للجدل على لسان القيادي في حزب العدالة والتنمية المغربي، نجيب بوليف، الذي أكد أن "حزبه لا يسمح بأن تعاد مشاهد التعري، كما قامت بها لطيفة أحرار في وقت سابق"، في إشارة إلى مشاهد جريئة، تضمنتها مسرحية "كفر ناعوم"، المقتبسة من ديوان ياسين عدنان.



إسلاميو الأردن ضد "سيداو"

جاء على لسان رئيس اللجنة المركزية للعلماء في حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، إبراهيم زيد الكيلاني، ان إتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعتبر من أخطر الاتفاقيات التي تمس حقوق المواطنين وهوية الوطن وكيانه وقيمه وأسرته.



موقف المفتي قباني من الزواج المدني

"ان كل من يوافق من المسؤولين المسلمين في السلطتين التشريعية والتنفيذية على تشريع وتقنين الزواج المدني ولو اختيارياً هو مرتد وخارج عن دين الإسلام ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين".



قراءات



" اللعنة" رواية باللغة الفرنسية، تسرد فيها الكاتبة اللبنانية الفرنكوفونية هيام يارد سيرة امرأة تشكلت نواة وعيها الأول في مجتمع ذكوري لم تجد لنفسها فيه مكاناً، هذا المجتمع الذي لا يتجسد عبر صورة أب متسلط، أو زوج مستبد، وإنما تستحضره الكاتبة عبر شخصية الأم الديكتاتورية لإظهار دور النساء في تكريس ذكورية المجتمع حينما يفكرن بعقلية الرجل، ويتحدثن بلسانه، وكأنهن يعشن استلاباً حقيقياً يجعل منهن مجرد حارسات للقيم الذكورية الاجتماعية.

د. عماد النور أدريس

النقد الأدبي النسائي والتنوع الاجتماعي (الجنس)
تمثيلات الجسد الأنثوي في الكتابة النسائية



د. عماد النور أدريس

النقد الأدبي النسائي والتنوع الاجتماعي (الجنس)
تمثيلات الجسد الأنثوي في الكتابة النسائية

سلسلة نظائر الاختلاف

2011



د. عماد النور أدريس

تشكل المرأة كاتبة موضوعاً أساسياً للنقد الأدبي النسائي أي النقد الجندي، نظراً لاستعارة أدوات مقاربتة النقدية من ميدان الرجوع والنمينة أساساً على المنتجات العلمية لمقاربة النوع الاجتماعي، وكلها من حيث أخذ قضية الاختلاف الجنسي بعين الاعتبار في بعدها النظري والتحليلي، وإبلاء مسألة لغة الهيمنة باعتبارها لغة كنف الخداع التقني والاجتماعي، وانتهاءً بالجسد الأنثوي الحامل للشكيبال النفسي والاجتماعي للمرأة وللمجتمع معاً، والذي يسمح بانتهاك الموقف الذكوري التحيز ضد المرأة بواسطة اللغة والثقافة.

الإبداع تقني: 1520 140 2011
رقم هاتف: 2-312-36-9684 978

طبع: مطبعة بعلبك
الطبعة: الأولى
العدد: 19 43.05.05

للاتصال بنا:

المتحف، خلف معرض الفولفو، بناية بحلق،
الطابق الأول

هاتف: 01/ 423 659

الموقع الإلكتروني: www.crt-da.org.lb

البريد الإلكتروني: getteam@crt-da.org.lb



أنجزت هذه النشرة من قبل مجموعة الأبحاث
والتدريب للعمل التنموي

التضامن النسائي للتعليم من أجل

الحقوق و التنمية و السلام

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي عضوة

في هذا الائتلاف النسائي العالمي

